أفغانستان وتحديات الطاقة المستوردة

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية - كابول

تحليل CSRS | رقم : 353

08 أغسطس 2020 الميلادى

الموقع: www.csrskabul.com -- www.csrskabul.af

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.

التحليل الاول

التحليل الثانى

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

أفغانستان وتحديات الطاقة المستوردة

في تاريخ 26/يوليو من العام الجاري أعلنت شركة الطاقة الأفغانية (شركة بريشنا) بشكل مفاجئ أن دولة طاجكستان قللت معدل الطاقة التي تُصدرها إلى أفغانستان من 350 ميجا واط إلى 40 ميجا واط بدءا من الساعة السابعة والنصف. ومن هنا واجه سكان كابل وعدد من سكان المناطق المجاورة مشاكل كثيرة بسبب انقطاع الكهرباء.

خلال العقدين الماضيين رغم تلقي المساعدات الخارجية على مستوى كبير، هل ما زال إنتاج الطاقة داخل أفغانستان في حالة ركود؟ متى ستصل أفغانستان إلى حالة الاكتفاء الذاتي من الطاقة المُنتجة داخليا؟ ومتى ستكفي الطاقة المستوردة الاحتيجات داخل البلد؟ سنلط الضوء على في هذا المقال على الأسئلة المذكورة.

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

[1] https://main.dabs.af/News/NewsDetail/3470

إلى متى سنستورد الطاقة من الخارج؟

في الوضع الراهن تدفع أفغانستان لاستيراد الطاقة شهريا مبلغ 25 مليون دولار لدول طاجكستان وأوزبكستان وإيران بما يعادل سنويا مبلغ 300 مليون دولار. ومع ذلك شهدنا قبل أيام قليلة تقليل معدل الطاقة المستوردة من طاجكستان من 350 ميجا واط إلى 40 ميجا واط وذلك بسبب قلة المياه في محطة إنتاج الكهرباء.

بعد تلقي هذا الخبر من دولة طاجكستان أعلنت شركة بريشنا أنها ستستورد من دولة أوزبكستان طاقة بمعدل 400 ميجا واط، في حين أن دولة أوزبكستان كانت قد أعلنت قبل عدة أشهر أنها ستقطع تصدير الطاقة إلى أفغانستان إذا لم تدفع الأخيرة مصاريف الطاقة وتصفيها. كل هذا يعني أن الدول الأخرى التي تُصدّر الطاقة إلى أفغانستان تتخذ خطواتها وفق مصالحها في الوقت الذي ترغب فيه وتقدر أن تقطع الطاقة على أفغانستان التي تنعم نسبة 30% من سكانها بالطاقة المُستوردة في الوقت الحالي.

حتى هذه الفترة تم صرف ملايين الدولارات لأجل استيراد الطاقة من الخارج، وإذا صُرفت هذه الأموال لأجل إنتاج الطاقة في الداخل وذلك بإنشاء سدود المياه على نحو مؤثر لم يكن بعيدا أن تصل نسبة من تتوفر لديهم الطاقة المُنتجة داخليا إلى أكثر من 30% من إجمالي عدد السكان.

بالإضافة إلى تقلص مساعدات الدول الأجنبية فإن الضعف الاقتصادي في البلد يجعلنا نعلم أنه ليس من المستبعد أن تقوم الدول المصدرة للطاقة بتقليص نسبة الكهرباء المستوردة إلى أفغانستان أكثر مما مضى في حال عدم تلقيهم لمصاريف الطاقة المُصدرة.

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

خلال العقدين الماضيين أصدرت السلطات الأفغانية وخصوصا شركة بريشنا وعودا فارغة ولم تعمل على إنشاء سدود الكهرباء التي كان من المفترض أن يتم إنشاؤها لإنتاج الطاقة داخل البلد.

اعمار سدود إنتاج الكهرباء؛ الحل الأساسى للمشكلة

في الوقت الذي تبلغ الطاقة الاستيعابية الممكن إنتاجها في أفغانستان إلى 318 جيجا واط [2] فإن أفغانستان تستورد من الخارج قرابة 80% من احتياجها من الطاقة، ويبلغ احتياجها نحو 2500 ميجا واط. محافظة كابل تحتاج بمفردها 750 ميجا واط في حين أن ما يصلها من الطاقة حاليا يبلغ 450 ميجا واط فقط. انعدام الطاقة الكهربائية لم يؤثر على الاستثمار الداخلي فحسب وإنما تسبب كذلك في عرقلة استثمارات الجهات الخارجية داخل أفغانستان.

تبلغ نسبة من يعيشون في الأرياف في أفغانستان نسبة 75%، كما أن نسبة 9% من هؤلاء الريفيين ينعمون باستخدام الطاقة الكهربائية في حين أن نسبة 67% من إجمالي الناتج المحلي الأفغاني إنما هو إنتاج تلك المناطق الريفية. [3] من النماذج التي تدلنا على شؤون إنشاء السدود داخل البلد سد (مجلغو) في مديرية أحمد آباد بولاية بكتيا حيث بدأ العمل فيه قبل تسع سنوات (عام 2011) وأعلن حينها أن المُنشأة ستُفعّل خلال ثلاث سنوات، إلا أن العمل على ذلك السد قد توقف لأجل الفساد الإداري.

في عام 2017م تم تسليم أعمال إنشاء السد لشركة روسية، وفي المرة الثالثة تم تفويض أعمال إنشاء السد لإدارة العمليات التابعة لمكتب رئاسة الجمهورية، وقد أظهرت الإدارة أملها بأن يتم تفعيل

[2] https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2352484717303219

[3] https://www.adb.org/sites/default/files/linked-documents/47282-001-ssa.pdf

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

السد خلال 16 شهرا في حال استقرار الأمن في المنطقة. لقد كان السد ليُفعّل قبل سنوات إذا وُجدت خطة منظمة لتفعيله، إلا أن السد حتى الآن لم يُفعّل ولم تكتمل من أعمال السد إلا إجراءات لا تتخطى نسبة 7% من أعمال الإنشاء، مع صرف مبلغ 1.1 مليار أفغاني. [4]

بالإضافة إلى السد المذكور فإن هناك سدودا أخرى داخل البلد مرت بنفس السيناريو وبدأ العمل عليها ظاهريا إلا أن أعمال إنشائها قد توقفت لأجل ما تخللها من الفساد على مستوى كبير.

إذا أرادت الحكومة الأفغانية أن توجد حلا جذريا لمشكلة الكهرباء من داخل البلد فيجب أولا منع الفساد في استيراد الطاقة من الخارج، حيث إن العديد من الإدارات الحكومية والإدارات العاملة في القطاع الخاص لا تدفع فواتير الكهرباء مع مرور السنوات المتتالية [5] ومما يُعيق تركيز شركة بريشنا على إنتاج الطاقة داخل أفغانستان انشغال الشركة بدفع مصاريف الطاقة المُستوردة من الدول الأخرى المُنتجة للطاقة، ذلك أن هناك نقصا توفير المبالغ الواجب تسديدها لتلك الدول بسبب الفساد الداخلي في تسديد فواتير الكهرباء من قِبل بعض الجهات، ومن ثم فإن الحكومة مُضطرة لإكمال المبالغ الواجبة الدفع من الميزانية الحكومية. وهذا يزيد في تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلد كما أن إنشاء السدود داخل أفغانستان يُؤجل بسبب الضعف الاقتصادي والفساد إلى أمد غير معلوم ويتم الاعتماد على الطاقة المُستوردة من الخارج لمدة أطول.

ينبغي أن لا يقتصر دعم المجتمع الدولي لملف توليد الطاقة داخل أفغانستان على الدعم المالي وإنما ينبغي كذلك التركيز على المراقبة والتقييم لكل ما يتعلق بإنتاج الطاقة. مخطط توليد

[4] https://www.pajhwok.com/en/2020/08/03/decade-7pc-work-dam-costs-1b-afs

[5] https://www.bbc.com/pashto/afghanistan-52348132

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

الطاقة الصادر من شركة بريشنا عام 2004م يحتاج إلى إعادة نظر كما ينبغي البحث عن أسباب عدم اكتفاء أفغانستان ذاتيا من الطاقة المُنتجة الداخلية رغم تدفق المعونات الكبيرة لهذا القطاع. لا شك أن هناك تحديات أمنية تعترض إنشاء السدود داخل البلد، إلا أنه بإمكان العاملين في قطاع الطاقة أن يطوروا إنتاج الطاقة الشمسية والطاقة المُنتجة عبر حركة الرياح، ولكن ضعف السياسات في هذا المجال حال دون اتخاذ الخطوات المؤثرة فيه.

فيما يتعلق بالعثور على حلول لمشكلة عدم إنشاء السدود داخل البلد تسعى الجهات المسؤولة إلى التحجج بذرائع التحديات الأمنية وتقول بأن الاختلال الأمني هو العائق الأكبر أمام إنشاء السدود. إلا أن الدراسات أفادت عدم صحة ذلك في كثير من الأحيان، من ذلك على سبيل المثال نموذج سد مجلغو الآنف الذكر حيث إنه في السنين الأربع الأولى من تخطيطه لم تكن ثمة تحديات أمنية في مكان إنشاء السد، ومع ذلك لم تجر أعمال الإنشاء حسب الخطة المُعدة وكان السبب في ذلك هو الفساد فقط، ولذا مازال العمل على إنشاء السد متعثرا حتى هذه اللحظة.

ما هو الحل؟

لقد تم صرف ملايين الدولارات في مجال رفع كفاءات الأفغان في التخصصات الفنية، ومع ذلك نجد أن تصميم شبكات إنتاج الطاقة يُحال إلى الجهات الممولة الخارجية. يرى محسن أمين المتخصص في الطاقة والحاصل على ماجستير من جامعة أوريغون الأمريكية أن الإدارات المالية الدولية الكبرى بما فيها البنك الدولي لم ترغب في إنشاء السدود المُنتجة للطاقة على مستوى كبير في أفغانستان. [6]

[6] – لقاء حصري – برنامج مُبتكر من مركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية.

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

في حال رغبت الحكومة في رفع مستوى إنتاج الطاقة داخليا مع تقليل الاعتماد على الطاقة المُستوردة من الخارج فينبغي إحداث إدارة أمنية خاصة بأمن المُنشآت العامة داخل البلد، وأن لا يقتصر عمل هذه الإدارة الأمنية على الدفاع الأمني عن مناطق السدود وإنما تتولى الإدارة مهمة منع وردع كافة صور الفساد في ملف إنشاء السدود. المعارضة المسلحة التي تطلب نسبة من مبالغ إنشاء المرفقات العامة عليها أن تمتنع عن أخذ أي نسبة في إنشاء سدود الطاقة كما عليها أن تُبدي استعدادها للمساهمة في الحفاظ على أمن أماكن إنشائها، وهذا كفيل بفضح الجهات الداخلية التي ضلعت أيديها في الفساد وعرقلت عملية اكتفاء البلد ذاتيا من الطاقة. على الحكومة كذلك أن تمتنع عن العمل على إنشاء السدود في عدة مواقع بشكل متزامن حيث لوحظ أن ذلك لا ينتج منه إلا شكليات تظاهرية. كما أن هناك سدودا تقدمت أعمال إنشائها منذ سنوات عديدة إلا أنها قد تضررت بأعمال العنف التي تخللت العقود الماضية ولم يتم الاهتمام بترميم وإصلاح ما طرأ عليها من خلل. بعد النظر في الحالة الاقتصادية والأمنية وما يعتورهما من تحديات ينبغي العمل على تسريع إنشاء السدود التي ينتج عن تفعيلها مصالح كبرى على المدى الطويل، وهذا سيساعد على بذل جهود مركزة في عمليات الإنشاء كما سيحل التحديات الناجمة عن التدهور الاقتصادي. في ملف إنتاج الطاقة ينبغي إشاعة روح المسؤولية تجاه حفظ ورعاية السدود بين عامة الشعب، كما أن على مستهلكي الطاقة المُستوردة أن يدفعوا الفواتير في وقتها المحدد. على الحكومة كذلك أن تنشط في درء جميع صور الفساد في هذا الملف وذلك لأن الاحتيال فيه يُشوه صورة البلد على المستوى الدولي. وقّعت مجموعة غضنفر الاستثمارية مذكرة تفاهم مع البنك الدولي في

[7] https://www.pajhwok.com/en/2020/08/03/decade-7pc-work-dam-costs-1b-afs

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

مجال إنتاج الطاقة لمشروع بتكلفة 89 مليون دولار. على الحكومة أن تُرغّب الجهات الأخرى في القطاع الخاص بالاستثمار في هذا المجال وأن تتخذ خطوات مؤثرة للحفاظ على أمن هذه المشاريع.[8]

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

[8] https://ifcextapps.ifc.org/IFCExt/Pressroom/IFCPressRoom.nsf/0/52551D37792EEDA58525858A004249CF

الفساد الإداري، وتفاقم الأزمة الاقتصادية في أفغانستان

في تاريخ 22/يونيو /2020م قُطعت الكهرباء وانطفأت كاميرات المراقبة في البنك المركزي لمدة أربعة سنوات، في حادثة لم يسبق لها نظير. بعد مرور عشرة أيام من الحدث أعلن البنك المركز ردة فعله تجاه التقارير المنشورة حيال ذلك وصرح مسؤولوه بأن عددا محدودا من الكاميرات انطفأت لمدة ساعة لأجل خلل فني. وفي تاريخ 27/يوليو /2020م صرح مسؤولو البنك في بيان أن حادثة انطفاء كاميرات المراقبة في البنك المركزي لمدة أربعة سنوات غير صحيحة، وورد في البيان أن عددا محدودا من الكاميرات انطفأت لساعات بسبب بروز أعطال فنية. أكد البنك أن التحقيقات أثبتت عدم التعرض لشيء من أموال وممتلكات البنك خلال تلك الفترة[9].

مع أن البنك أكد في بيانه أن نتيجة التفتيش أثبتت عدم تعرض أموال وممتلكات البنك لأي اختلاس خلال فترة تعطل الكاميرات، إلا أن هذا البيان واجه سيلا من ردات الفعل في شبكات التواصل الافتراضي، حيث عد الناشطون إغلاق الكاميرات أمرا ممهدا للضلوع في الفساد في

[9] http://dailyafghanistan.com/national_detail.php?post_id=153547

Center for Strategic and Regional Studies

البنک المركزي. الفساد ظاهرة متكررة الوقوع في كل دول العالم بمستويات مختلفة، إلا أن أفغانستان بلد يواجه كمية كبيرة جدا من الفساد في العديد من النواحي، ومن ذلک الفساد الإداري المُستشري في إدارات البلد.

الوعود التى لم تُنفذ

في منشوره الانتخابي أعلن الرئيس محمد أشرف غني عن 19 وعدا في مجال مكافحة الفساد الإداري، وأكد ضمن ذلک على نقطتين: النزاهة والمحاسبة. في المنشور المُشار إليه ذُكر أن عدم تسجيل الممتلكات بصورة قانونية وفقدان نظام حقوقي مؤثر من أهم أسباب الفساد في البلد، ولذا تضمن المنشور الخطوات المقترحة التالية:

- إصلاح أنظمة وزارة العدل، والنيابة العامة، والمحاكم والشرطة؛
- تسجيل الأراضي والعقارات والممتلكات بصورة شرعية وقانونية؛
- فحص العقود الحكومية؛
- منع تهريب البضائع والتصديرات بصورة غير قانونية؛
- مراقبة المعابر الحدودية والطرق بين المحافظات من قِبل الإدارات المعنية؛
- اتخاذ خطوات لمكافحة بيع وشراء المناصب الحكومية[1].

بعد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، أعلن الرئيس أشرف غني عن مخططه لمكافحة الفساد مرة أخرى في كلمة له بمؤتمر لندن المنعقد عام 2014 وتضمنت كلمته 20 وعدا لمكافحة الفساد.

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

مع أنه تم الإعلان عام 2017م أن الشعب الأفغاني دفع خلال عام 2016م رشوة بقدرٍ أكبر من ميزانية الحكومة وهو مبلغ يزيد عن الرقم المُعلن في 2014 بقدر مليار دولار، إلا أن أفغانستان ارتقت في ترتيب الدول حسب ما فيها من الفساد الإداري بقدر خمس درجات. في أحدث تقرير صادر من إدارة النزاهة الدولية حيال ترتيب الدول من حيث مستوى الفساد المنتشر فيها على الصعيد الحكومي فإن أفغانستان بتسجيلها 15 درجة احتلت الترتيب رقم 169 بين عدد 176 دولة. في حين أن أفغانستان في عام 2015م احتلت مرتبة ثالث دولة من ناحية حجم الفساد بحيازتها 11 درجة. في عام 2018م حازت أفغانستان 16 درجة وبلغ ترتيبها رقم 172 بشكل موازٍ للسودان وغينيا، وفي العام الأخير أعلنت إدارة الشفافية العالمية عن ترتيب دول العالم البالغ قدرها 180 دولة وورد في التقرير أن أفغانستان حازت خلال عام 2017 للميلاد 15 درجة من 100 درجة، وبلغ هذا العدد في العام الذي يليه 16 درجة، إلا أنه لم يرتفع في عام 2019 وبقيت درجات أفغانستان 16 درجة. وفق تصريح هذه المؤسسة فإن أفغانستان مازالت ضمن الدول العشرة الأولى في الفساد في العالم بالنظر إلى مؤشرات انتشار الفساد الإداري[10].

إدارات مكافحة الفساد لم تُنجز شيئاً

هناك العديد من الإدارات التي تُكافح الفساد في الوقت الراهن منها: الإدارة العُليا لمكافحة الفساد الإداري، والمجلس الاستشاري الأعلى لمكافحة الفساد، وجهاز القضاء الحكومي، وأجهزة المراقبة والتفتيش في كل الإدارات الحكومية، وإدارة التفتيش الحكومية، وغيرها. تنشط هذه الإدارات في وقت تزيد فيها معدلات الفساد في البلد. ورغم استمرار عمل هذه

[10] https://www.radiozamaneh.com/485760

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

الإدارات فإن الوضع الحالي المتأثر بالفساد تسبب في تقلص اعتماد الشعب على الإدارات الحكومية، وتفاقم ظواهر اللامبالاة والكسل وعدم الإنجاز وتزعزع القيم المجتمعية، مع انتشار جذور الفساد مثل السرطان في كل النواحي إلى حد يجعل مكافحته أمراً مستعصيا.

قبل سنوات قال سيراك بلي بات الرئيس الآسيوي لمنظمة النزاهة الدولية: النظام القضائي وإدارات مكافحة الفساد في أفغانستان بحاجة إلى تعديلات وإصلاحات واسعة، وقد فقد كفاءتها في مجال مكافحة الفساد ولم تسلم حتى الآن أي ضالع في الفساد لقبضة القانون. إلا أن نائب رئيس البرنامج التطويري للأمم المتحدة في أفغانستان UNDP جسلن مسن يرى أن السبب الرئيس المتسبب في اتساع رقعة الفساد في البلد هو عدم وجود برنامج واضح ومعين وآلية جامعة لدى الحكومة لمكافحة الفساد[11].

اعتلى الرئيس أشرف غني كرسي الرئاسة في البلد في وقت كانت فيه أفغانستان وفق تقارير المنظمات الدولية واقعة على رأس هرم الدول الفاسدة في العالم. من جانب آخر كانت حكومة غني في حاجة ماسة لمكافحة الفساد في أفغانستان بصورة حازمة لأجل استقطاب الدعم المالي من المجتمع الدولي. ومع أنه اتُّخذت خطوات لمكافحة الفساد خلال فترة حكومة الوحدة الوطنية التي استمرت لأربع سنوات إلا أن هذه الخطوات لأجل أسباب عديدة اعتورها الكثير من الضعف، ولذا فيمكننا القول بالإجمال أن مكافحة الحكومة للفساد لم تنجح ومازالت أفغانستان إحدى أفسد الدول في العالم.

بالإضافة إلى الخطوات المؤثرة التي اتخذتها الحكومة في ملف مكافحة الفساد، فإن هناك

[11] http://www.pajhwok.com/dr/opinions/%D8%A8%D8%B1%A7

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

ثغرات في هيكلة الأنظمة الإدارية في أفغانستان تتسم بكونها مُنتجة للفساد، حيث إنه يندر في الدوائر الحكومية أن يكتمل عمل دون دفعٍ للرشوة، ويُلاحظ أن السبيل الوحيد لإنجاز الأعمال في الكثير من الإدارات والمنظمات والوزارات والبلديات وأجهزة الأمن والمرور وإجراءات التوظيف في الإدارات بما فيها الجامعات هو دفع الرشوة والوساطة وتقديمها على معايير الجدارة، حيث يتم طلب الرشوة من المواطنين علناً. كما يُلاحظ أن تعيين الأفراد في المناصب الإدارية لا يتم في معظم الأوقات على أساس معايير الجدارة وإنما يتم على ما لدى الأشخاص من علاقات ونفوذ سياسي ووساطات. كما يشيع إشغال مناصب في طواقم الإدارة ومجالس الأمناء تحت مسميات وظيفية مختلفة منها وظيفة "الاستشاري" ويكون الهدف منها فقط إحداث علاقات ووساطات وسوء استغلال للمنصب الوظيفي. إن مكافحة الفساد تتطلب قبل كل شيء معرفة عميقة بالفساد وبالأفراد الضالعين في الفساد والمستغلين للمناصب والممتلكات، الذي يستغلون مكانتهم الوظيفية لانتهاك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتعلقة بالمواطنين الآخرين وسلب حظوظهم القانونية لحيازتها أو سلبها ومنحها لأشخاص آخرين مما يُعد كذلك مُعارضا للقانون في أفغانستان.

النتائج

مع ما وُصف من من تحديات اعترضت طريق مكافحة الفساد في الفترة الأولى من حكومة الرئيس محمد أشرف غني؛ فقد رُصد انخفاظ معدل الفساد في بعض القطاعات. إلا أن الفترة الحالية من حكم الرئيس غني التي مرت منها عدة أشهر لم تشهد أي حديث عن الالتزام بمكافحة الفساد كما لا تُرى خطوات عملية في هذا الصدد. وعلى خلاف ذلك فإن التقارير تنشر كل فترة انتهاكات جديدة

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)

في هذا الملف. لعل من أسباب ازدياد الفساد انشغال الرئيس محمد أشرف غني وفريقه في تأمين استمرار عمر حكومته وإدارة ملف السلام على النحو الذي يوافق مصالحه. كما أن الاختلافات بين فريق رئاسة الجمهورية وفريق د. عبدالله عبدالله قد تكون من أسباب إغفال هذا الملف المهم.

على قادة الحكومة أن يعلموا أن الشعب الأفغاني يُقاسي أشد درجات البؤس والمعاناة بسبب الفساد الآخذ في التضخم وما يُصاحبه من ضغوطات اقتصادية ناجمة عن انتشار وباء كورونا وما يشهده البلد من تدهور أمني وقتل وحرب. إذا لم يكن القصر الرئاسي الأفغاني قادرا على إيجاد حل مؤثر لموضوع السلام في البلد –أو لم يكن راغبا في ذلك– فلا أقل من أن يُقصر أيادي عُماله عن الفساد الإداري وانتهاك الممتلكات العامة، حتى لا يزيدوا الأزمة اشتدادا بعدما أصاب البلد من ضيق في فترة الجائحة الحالية.

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية هي مؤسسة مستقلة غير حكومية وغير ربحية، أسست عام 2009 في كابل. يعمل المركز لمتابعة وتنمية السياسات في أفغانستان والمنطقة عن طريق الحوار البناء والدراسات العلمية الدقيقة والموضوعية. من أهداف المركز كذلك إيجاد ارتباط بين الدراسات الحديثة والسياسات بحيث تصير كافة السياسات المُتخذة مستندة على المعايير الأكاديمية والمدروسة.

www. csrskabul.com

تنبيه هام

نفيدكم علما ان عناوين الالكترونية لمركز الدراسات الإستراتيجية والإقليمية كالاتى فقط وهما:

info@csrskabul.com - csrskabul@gmail.com

الرسائل والمقالات التى تصدرأحياناً باسم CSRS من عناوين أخرى؛ مُزورة وغير مُعتمدة عليها من قِبل المركز.

مع التحيات

Center for Strategic and Regional Studies (CSRS)